مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

مرتكزات بناء السلام المستدام في مدن ما بعد الحرب

(مدينة الموصل نموذجاً)

د. مروان سالم العلي

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

مرتكزات بناء السلام المستدام في مدن ما بعد الحرب (مدينة الموصل نموذجاً)

د. مروان سالم العلي*

مقدمة

تُعدُّ عملية السلام واستدامته مطلباً عالمياً إنسانياً سعت إليه البشرية منذ وجودها، ومع الجهود المبذولة لتحقيق السلام إلا أنَّها لم تصل إلى طموحها المنشود؛ إذ إنَّه ما زالت الحروب الداخلية والخارجية والتناقضات توضِّح لنا الصراع الديني، والطائفي...إلخ، فصار من الضروري اتباع سياسات وإجراءات تُرسِّخ ثقافة السلام، ونبذ العنف والتطرُّف، وتعزيز الثقة بين أبناء الشعب الواحد، وتعزيز التعاون، والتسامح، ونشرها بين الشعوب.

إنَّ عملية بناء السلام هي عملية مستدامة وحيوية، قائمة على تفاعل القيادة والمجتمع، وعبر مستويات المجتمع المتأثِّر، إذ يتضمَّن تعريف بناء السلام واستدامته أنشطة متعدِّدة على مستويات متعدِّدة، تُنفَّذ عن طريق مجموعات ومكونات مختلفة من الأفراد في الوقت نفسه، مع أنَّ كل مستوى لها حاجات ومطالب مختلفة في أوقات مختلفة كلٌّ وَفْق حاجته، إذ إنَّ كلاً منها مرتبط بالآخرين ويعتمد عليهم.

ومن هنا تُعدُّ عملية إرساء السلام المستدام والأمن من المحاور المهمة لدى منظمة الأمم المتحدة، فهو أحد أهم أهدافها الرئيسة الذي يتضمن مقومات متعدِدة، كما تختلف مرتكزات بِناء السلام المستدام باختِلاف المجال الذي يُعْمَل به، وكذا ترتبط باختلاف طبيعة الدول والتركيبة المجتمعية لِكلِّ دولة، كما ترتبط بتحديد النِطاق الزمني، والنِطاق الموضوعي، ونوع الصراع.

وتبدأ عملية بِناء السلام على كلِّ الأصعدة فور انتهاء الحرب في المناطق التي قامت بها، وعلى الصعيدين الدولي والوطني، وعلى سبيل المثال وضع أنظمة ضبط التسليح، وزيادة عدد آليات بِناء الثقة تضمن التعاون، والسلام في الأمور الوطنية والدولية، فضلاً عن مبادرات تُقلِّل من فجوة البطالة، والفقر، وتزيد من نشر مبادئ السلام، والعمل على عملية التنمية المستدامة في

* أستاذ جامعي في كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل، مختص في الشؤون الإستراتيجية.

كلِّ النواحي، وكذا نزع السلاح، وإعادة دمج الأشخاص الذين كانوا مرتبطين بقوات ومجموعات مسلحة، وتُعدُّ هذه أولى الخطوات العملية الأولية لعملية بناء السلام المستدام.

المرتكزات السياسية–الأمنية

إنَّ المرتكزات السياسية في تعزيز عملية بِناء السلام المستدام، والتعايش السلمي متنوعة وَفْق كلِّ نظام سياسي ووَفْق الزمان، إذ تمثِّل عملية بِناء السلام في الدولة إعادة بِناء المؤسسات العامة، عن طريقها تتمكَّن الدولة من استعادة قدرتها التي فقدتها؛ بسبب تراكُم الأزمات، كأزمة الهوية الوطنية، وأزمة الاندِماج، وغيرها، التي تتجاوز قدرة النظام أحياناً، ممَّا تطلب وضع إستراتيجيات، وتبنِّي مفاهيم متعدِّدة الأبعاد، وتُعدُّ المرتكزات السياسية الركيزة الرئيسة في بِناء السلام واستدامته في المجتمعات المتعدِّدة، وهي جوهر تحقيق مشروع التجانس، والاندِماج المجتمعي، ويمكن إيجازها على النحو الآتي:

❖ تبنِّي تعريف الحكم الرشيد والنظام الديمقراطي

يُعبِّر الحكم الرشيد عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع، وموارده، وتطوره الاقتصادي والاجتماعي بطريقة محددة تتصف بالرشادة، والحكُم تعريف أوسع من الحكومة؛ لأنَّه يشمل أجهزة الدولة الرسمية بسلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، والإدارة العامة، ونشاطات وأعمال الهيئات والمؤسسات غير الرسمية، كما يتصف الحكم الرشيد بإدارة الشؤون العامة للدولة بطريقة معينة تتصف بالرشد، ويوجد للحكم الرشيد عناصر ومعايير محددة منها:

✓ **سيادة القانون:** أي: يكون القانون مرجعية الجميع، سائد ومطبق على جميع المواطنين من دون استثناء، وتتحقق سيادة القانون عبر عناصر عديدة، منها: احترام القانون، والإطار الدستوري، ووجود مؤسسات ديمقراطية وطنية تعمل على تطبيق الأسس السليمة للديمقراطية وتعزيزها، والانتخابات، والتداول السلمي للسلطة، وتنظيم الحياة السياسية، وضمان أمن المواطن، وضمان الأمن الشخصي لأي مواطن.

✓ **الاستجابة لمطالب المواطنين:** أي: أن تكون أولويات المواطنين وهمومهم مسموعة، وتصل إلى المسؤولين في مواقع اتخاذ القرار، وأن يعمل المسؤولون على الاستجابة لها في وقت زمني ملائم.

✓ **المساواة:** يعتمد هذا المعيار على أساس الإنصاف في توزيع موارد الحكومة للمواطنين من دون استثناء، أو الاعتبارات الشخصية، وأن تكون الحكومة عادلة ومنصفة حين الإيفاء بالتزاماتها.

✓ **المصلحة العامة:** أي: تفضيل مصلحة المواطنين والمجتمع على المصلحة الشخصية لبعض الأفراد، عن طريق إجراءات واضحة ومحددة يعتمدها كل من يعمل في الحكومة.

✓ **المشاركة:** أي: ضمان حق جميع المواطنين بإبداء الرأي، والمشاركة في صنع القرار، سواءً كان مباشرة أم كان عبر ممثلين منتخبين، ويقتضي هذا ضماناً للحرية السياسية، والانتخابية.

✓ **اللامركزية:** يعني تعريف اللامركزية عدم وجود صلاحيات مطلقة بيد أي شخص أو هيئة، بل توزيع الصلاحيات والقدرة على اتخاذ القرارات بين السلطات وتنفيذها، أي: أن تكون السلطات الأساسية الثلاث (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية) منفصلة في ممارسة مسؤولياتها، وواجباتها، وأن تكون صلاحيات واختصاصات كل سلطة تتماشى ولا تتعارض مع السلطتين، بوجود استقلال نسبي وواضح بين كل سلطة والأُخرى، وكان هناك حتمية وضرورة للتعاون والعمل المشترك ما بين السلطات؛ لأنَّ هذه السلطات الثلاث في النهاية، هي وحدة واحدة تسعى لتحقيق هدف معين هو حقوق الإنسان.

✓ **النزاهة:** يقصد بها مجموعة القيم المتعلقة بالصدق، والأمانة، والإخلاص في سلوك العاملين في العمل، وفي العلاقة مع الآخرين، أي: معاملة الجميع بعدالة ودون تمييز، أو انحياز، وأن يتصرف بمهنية وموضوعية في إدارة الشأن العام المسؤول عنه.

✓ **المساءلة:** أي: إنَّ من المفترض على كلِّ موظف رسمي في هيئة حكومية، أو مؤسسة عامة أن يجيب بكل وضوح عن كيفية التصرف، واستعمال الموارد والصلاحيات التي وضعت تحت تصرفه، وقراراته وسياساته، وأن يكون مستعداً لتحمُّل المسؤولية المترتبة عن هذه القرارات، ونتائج سياساته.

✓ **الشفافية:** أي: وضوح العلاقة ما بين السلطة والجمهور، وتحتم الشفافية الإفصاح عن السياسات العامة المتبعة بجميع أنواعها، كالإدارية والمالية وسياسات التوظيف، والوضوح في عمليات اتخاذ القرارات وتنفيذ.

ولا شكَّ أنَّ حاجة مدينة الموصل بعد طرد عصابات داعش الإرهابية إلى الحريات، وسيادة القيم الديمقراطية في مجتمعنا ليست نابعة من ضرورة التكيُّف مع الأوضاع العالمية وحسب، وإنَّما هو بالدرجة الأُولى نابع من حاجات المجتمع إلى هذه الحريات، فنحنُ محتاجون لها أكثر من غيرنا حتى نتمكن أن نخرج ممَّا نحن فيه من صعوبات واقعنا المرير الذي يدفعنا إلى ضرورة الالتزام بالديمقراطية على صعيد السلطة، ومؤسسات الدولة، ومؤسسات المجتمع المدني، ففي حال وجود أزمة معينة، واتخذ الخيار الديمقراطي حل لهذه الأزمة ستكون الخسائر أقل، والوقت أقصر، والأرباح كثيرة، ولكن في حال كان الخيار غير ديمقراطي ستكون الخسائر أكبر، والوقت أكبر لحل الأزمة، ولا وجود لأرباح، أو مكسب للمشكلة.

❖ الدستور

يُعدُّ وجود الدستور العِراقي الدائم لعام 2005 أبرز ضمانة أساسية لتحقيق التعايش السلمي، فقد احتوى الدستور على عديد من المواد التي تضمن ذلك التعايش منها؛ المادة (14) التي تنص على أنَّ العراقيين متساوون أمام القانون دون تمييز؛ بسبب الجنس، أو العرق، أو القومية، أو الأصل، أو اللون، أو الدين، أو المذهب، أو المعتقد، أو الرأي، أو الوضع الاقتصادي، أو الاجتماعي، والمادة (15) التي تنص على أنَّ لكل فردٍ الحق في الحياة، والأمن، والحرية، ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق أو تقييدها إلا وَفْقاً للقانون، وبناءً على قرار صادر من جهة قضائية مختصة، والمادة (16) التي تنص على أنَّ تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين، وتكفل الدولة الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك، والمادة (20) التي تُنظم حق المشاركة في الشؤون العامة للمواطنين رجالاً ونساءً، والتمتُّع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح، فالمواد التي تضمنها الدستور العِراقي، من شأنها تعزيز أركان التعايُش السلمي وتثبيته بين أطياف المجتمع العِراقي، إذا ما طُبِّقت، وأُحْسِنَ استِغلالها في بث روح التعايُش السلمي.

❖ المقومات المؤسساتية الرسمية وغير الرسمية

يُعدُّ مكافحة الفساد بأنماطهُ كلها من أبرز مرتكزات بناء السلام واستدامته، وتحتاج عملية مكافحة الفساد إلى جملة معالجات منهجية، ومنها:

✓ إنَّ القضاء على الفساد هي من مهِمة المجتمع بكل أطيافه وأصنافه، ولا يمكن أن تكون هذه المسؤولية محصورة في الإجراءات الحكومية، بل لا بدَّ من تعاون المجتمع.

✓ التعاون الكامل مع هيئة النزاهة، وديوان الرقابة المالية؛ لمساعدتهم في تأدية مهامهم.

✓ إشاعة المفاهيم الدينية، والأخلاقية، والثقافية، والحضارية التي تكافح الفساد، وتقف بالضد منه بين المواطنين.

✓ توجد حاجة كبيرة وملحة لوجود مؤسسات المجتمع المدني، تتمتَّع بحرية كاملة وبشرعية دستورية واضحة واستقلالية قائمة على أساس الابتعاد الكلي عن التبعية والوصاية للدولة وإملاءاتها؛ لكي تتمكَّن هذه المؤسسات وبصورة فعلية من تحقيق أهدافها الاجتماعية والسياسية لصالح المجتمع، والدفاع عن حقوقه.

✓ تيسير وسائل العمل، وتحديد مدة إنجاز المعاملات.

✓ العمل بشفافية في جميع مرافق الدولة.

✓ تفعيل دور السلطة التشريعية المتمثلة بالبرلمان في إصدار العقوبات والتشريعات الصارمة بحق مرتكبي الفساد.

✓ العمل على كشف الفساد، عبر تدريب المنتسبين في الوزارات أو الجهات غير المرتبطة بوزارات على أساليب التحري، وكشف الفساد والغش، وبذل جهود كبير في خلق بيئة تنبذ الفساد، وتقدِّر النزاهة والشفافية.

✓ لا بدَّ من تكريس الجهود إلى اجتثاث أسباب الفساد، فمن هنا تكون البداية المناسبة للقضاء عليه.

ومن هنا فإنَّ الضرورة تتطلب دعم المؤسسات الرسمية وغير الرسمية مثل: (مؤسسات المجتمع المدني، ومنظمات حقوق الإنسان، والمنظمات المناهضة للفساد ...إلخ) التي تُساعد في عملية مكافحته، فالمجتمع المدني له دور كبير في مكافحة ظاهرة الفساد، وعن طريق تشكيلاته التي تُعدُّ أحد صور تنظيم المجتمعات، كما أنَّ مؤسسات المجتمع المدني قدِ استعملت وظيفة الإعلام في محاربتها للفساد عن طريق تنظيم شبكة للمراقبة لتلافي الهدر، فقد برز دور تلك المؤسسات في مدينة الموصل على نحو خاص في مجالات الإعمار والسلام والدعم النفسي وغيرها من الأمور التي ظهرت بعد تحريرها من عصابات داعش الإرهابية، وعمل هذه المؤسسات يتطلب مجموعة من الأسس أبرزها:

– اعتماد هذه المؤسسات على أسس ومعايير حديثة في بناء مجتمع مدني عراقي وتأسيسه.

– استقلال مؤسسات المجتمع المدني نسبياً وليس كلياً عن الدولة؛ لأنَّها لا يمكن أن تعمل إذا ما استقلت استقلالاً كاملاً عن مؤسسات الدولة.

– أن تبتعد كل البعد وتستقل عن العشائرية، والطائفية، والمحاصصة، والانتماءات التقليدية، وأن تتعامل مع الآخرين على أنَّهم شُركاء، وليسوا أعداء.

وممَّا سبق يبدو أنَّ مؤسسات المجتمع المدني في مدينة الموصل تعمل على التخفيف من حدة الاختلافات العرقية والطائفية والمنطقية وغيرها؛ إذ تُركِّز منظمات المجتمع المدني على مبدأ المواطنة دون غيره، إذ تكون علاقة الأفراد والجماعات مع بعضها بعضاً على أساس الانتماء للوطن، كما أنَّ للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية لا بدَّ أن يكون لها دور أيضاً في العدالة التصالحية، ونبذ التطرُّف، ونشر القيم الدينية، والتركيز على القيم الإسلامية، ودور المؤسسات الإسلامية في نبذ التطرُّف، والعنف، والدعوة للمحبة، والوئام.

المرتكزات الاقتصادية

تعتمد معظم الدول ما بعد الحرب على محاولة تنشيط التنمية الاقتصادية لما لها من أثر كبير في الحد من البطالة، وتوفير فرص عمل للمواطنين، وتحسين وضع ميزان المدفوعات، وزيادة قدرة الدولة على تسديد ديونها. فقد تحظى عملية إعادة الإعمار وبِناء السلام واستدامته بأهمية كبيرة من المجتمع الدولي ومنظماته مع كثرة الصراعات العنيفة والاضطرابات التي شهدها العالم فقد تحتاج

لجهود دولية كبيرة سياسياً واقتصادياً، فعند وجود تنمية اقتصادية فعَّالة في المجتمع تؤدِّي إلى ارتفاع المستوى الثقافي، ويسهم هذا في الاستِقرار السياسي الأمني في الدولة، وتحقيق الرخاء الاقتصاد.

للتعايش السلمي مستلزمات تتعدَّى منظومتها القيمية، والسبل المنهجية التي تملكها، والتركيز على توفير مثل العيش، فمن دونها فإنَّنا سنكون أمام مجتمعات الفقر، التي تتسم بتفشِّي الملف فيها عصابات الجريمة المنظمة، فضلاً عن إمكانية تمثِّل أفكار الكراهية إليها بسهولة، لذا فإنَّ تلبية حاجات الفرد اليومية يمر عبر بوابة الاقتِصاد من توفير فرص عمل، واستثمار للموارد البشرية والمادية، فضلاً عن الأمن العالمي والضمان الاجتماعي.

وعليه فإنَّ المرتكزات الاقتصادية لها دور مهم ومؤثر في التعايش السلمي والاندماج المجتمعي في مدينة الموصل، فانتعاش كل مجتمع يعتمد على اقتصاده، وتأثَّرت مدينة الموصل تأثُّراً كبيراً من الأزمات التي مرت بها التي كان آخرها احتلال عصابات داعش الإرهابية للمدينة بأكملها، وما عصف بها من أحداث كان آخرها الحرب على التنظيم الإرهابي، وكل ذلك أثر سلباً على علاقة الأفراد في المجتمع، وفي ظل الدمار وضعف الخدمات وتردِّي الواقع المعيشي لأولئك الذين خسروا أموالهم، وهُدِّمَت دورهم، واحترقت مصانعهم؛ جرَّاء الحرب التي قامت لطرد التنظيم الإرهابي، ممَّا خلق صراع اقتصادي بعد تحرير المدينة من شراذم الإرهاب، وقد أثَّر بصورة أو بأخرى على سلوك المجتمع، وعزَّز الطبقية ودفعها إلى ما يمكن تسميته بالمواطنة غير المتوازنة، ومن ثَمَّ أدَّى إلى ضعف التلاحم والانسجام بين أفراد المجتمع.

إذ توجد علاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية وبناء السلام واستدامته بعد انتهاء الصراعات والحروب، وسط العلاقات الاقتصادية الدولة وانخراط الأطراف السابقين فيه يخلقان نوعاً من الاعتماد المتبادل داخل الدولة، بما يعزز اتفاق السلام بينهم، عن طريق مشاريع الشركات والحكومات والمنظمات المحلية والدولية التي تعمل على تعزيز التنمية الاقتصادية في الأماكن الهشة والمتأثرة بالحروب، وتحتاج مدن العِراق –ومنها مدينة الموصل– من ضمن ما يحتاجه إلى تغيير سمات سياسته وإدارته الاقتصادية، عبر تبنِّي إستراتيجيات تجافي التهميش والإقصاء؛ لإنجاح عملية بناء السلام وضمان استدامته، وذلك على النحو الآتي:

- ✓ تلبية متطلبات الشارع الموصلي، وإيجاد فرص عمل للشباب، عبر دعم القطاع الصناعي والتجاري والزراعي الحكومي، فضلاً عن دعم القطاع الخاص؛ لتوفير فرص العمل للمواطنين، وتنويع

الاقتصاد العراقي، وسيكون هذا أول خطوة للاستقرار السياسي والأمني.

- ✓ زيادة معدل النمو الاقتصادي.
- ✓ عدالة توزيع العوائد وأن يتساوى الجميع أمام الدولة، ممَّا يخفِّف من حدة التوتر.
- ✓ خفض نسبة البطالة والفقر.
- ✓ المساعدات الطارئة وسُبل توجيهها؛ لإنعاش النشاط الاقتصادي، والإسهام بعودة اللاجئين، وإعادة بناء البُنى التحتية الحيوية.

وتوجد مرتكزات اقتصادية عديدة تتبعها الدول في رفع اقتصاد المدن بعد الحرب، لعلَّ من أبرزها ما يلي:

❖ إعادة هيكلة الاقتصاد

يمكن اعتماد آلية إعادة الهيكلة الاقتصادية؛ لتحقيق التنوع الاقتصاد وصولاً إلى هيكلة الاقتصاد على المستوى الكلي والقطاعي للوصول إلى اقتصاد يوائم متطلبات النمو والتنافس، ومواجهة التغيرات عبر إعادة هيكلة السياسات المالية، والنظام الضريبي والخطط المالية، ومن ثَمَّ إعادة هيكلة النظام المالي، فإعادة الهيكلية الاقتصادية تعتمد على زيادة دور القطاع الخاص لِما له من تأثير على رفع الكفاءة الاقتصادية، والتخفيف من الأعباء التي تتحمَّلها ميزانية الدولة لتوجيه الاهتمام في البنية الأساسية ذات البعد الإستراتيجي كما في تحويل ألمانيا لعديد من المشروعات للقطاع الخاص بعد الحرب العالمية الثانية، إذ وجدت فيه سبيلاً لانتعاش اقتصادها في مرحلة إعادة البناء، وخصوصاً بعد انتهاء الحرب ضد داعش في مدينة الموصل، وقد تتجه الدول لسياسة التأميم في مرحلة ما بعد الحرب مدفوعة بالحاجة لإعادة إعمار الصناعات المتضررة نتيجة الحرب.

من ناحية أُخرى، تعمد دول ما بعد الحرب لإعادة بناء دولها اقتصادياً، علماً أنَّها سياسات تموينية وتتمثَّل بمجموعة القواعد والإجراءات التي تصدرها السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي للتأثير في حجم السيولة، وتقلُّبات الأسعار، وفرض الرقابة على التمويل المصرفي للقطاعات الاقتصادية؛ لتوظيف مثالي للموارد الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، والتوازن

في ميزان المدفوعات، واللجوء إلى الحد الأدنى من القروض الخارجية عبر الاهتمام بقطاع التجارة والصناعة، وتهيئة المناخ الملائم؛ لإحداث النهضة الصناعية عبر بناء البنى التحتية الضرورية.

❖ عقد الاتفاقيات التجارية

تُعدُّ وسيلة عقد الاتفاقيات التجارية إحدى المرتكزات المهمة؛ لإعادة العلاقات الاقتصادية بين الدول والمحافظات، ولا سيَّما في العراق لِما تعرَّض له من تخريب البُنى التحتية منذُ الاحتلال الأمريكي للعراق 2003، وما تبعه من حروب داخلية طائفية التي وقعت في عام 2006 – 2007 وصولاً لاحتِلال داعش لمدينة الموصل، وبعض المدن الأُخرى في العراق، وما لحق بهذه المدينة (الموصل) من دمار اقتصادي كبير؛ إذ هُدِّمتِ المصانع، وسُرِقَتِ البنوك، ودُمِّرتِ المؤسسات الحكومية بعد الحرب، وتتجه الدول والمحافظات التي تتعرَّض للحروب في سبيل تعزيز علاقاتها الاقتصادية؛ لعقد الاتفاقيات التجارية للنهوض بالواقع الاقتصادي، كما حدث في حملات الإعمار في مدينة الموصل بالتحديد بدعم من المانحين عبر المنظمات الدولية، واعْتُمِدَت هذه الإستراتيجية في عديد من دول ما بعد الحرب، وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي.

❖ جذب الاستثمارات الأجنبية واستقطابها

تعتمد معظم مدن ما بعد الحرب في محاولة لتعزيز علاقاتها الاقتصادية إصدار القوانين التي تعطي الضمانات لحماية المستثمر والاستثمار، وتوفير الاستقرار السياسي والاجتماعي؛ لأنَّ المستثمر في الغالب يبحث عن البيئة المستقرة عند اتخاذ قراره، كما تعتمد الدول على توفير الظروف الاقتصادية الملائمة، مثل: ثبات أسعار الصرف، والسيطرة على التضخُّم، وتشجيع القطاع الخاص، وبما يُشجِّع المستثمر الأجنبي على الاستثمار في إحدى هذه المدن من ضمنها مدينة الموصل.

ويُسهم الاستثمار الأجنبي برفع مستوى الاقتصاد المحلي، وخصوصاً في الموصل؛ لذا تعمد هذه المدن على جذب الاستثمارات؛ لأنَّها تُساهم في تدريب العمالة الوطنية، وتوفير فرص عمل لها، إذ توفر ما تحتاجه الدول من الآلات والمعدات الضرورية لإعادة البناء، وإذا ما نظرنا للأنموذج الصيني في اعتماد آلية جذب الاستثمارات الأجنبية؛ لتحقيق الإصلاح الاقتصاد والانفتاح على الخارج نجدها اتجهت منذ قيادة (دنغ شياو بينغ) (1977 – 1997) إلى سياسة جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر عبر آليات عديدة: (مناطق اقتصادية مفتوحة للتصدير، ومن ثَمَّ اختيار الساحل الجنوبي الصيني، والشركات الأجنبية التي مثلت وسيلة للاستثمار الأجنبي، وتنفيذ سياسات اقتصادية الجديدة، واعتماد سياسة القروض من المؤسسات المالية الدولية، واعتماد سياسة المناطق الحرة للتجارة للربط بين الاقتصاد الصيني والاقتصاد العالمي).

المرتكزات الاجتماعية–الثقافية

تستمدُّ عملية بناء السلام وجودها عن طريق بناء منظومة اجتماعية تقوم على التزام جميع الأطراف في المجتمع وفئاته بمبدأ احترام حرية الرأي وسلوك تفكير الآخرين بعيداً عن التسلُّط والتهميش والإقصاء والعنف، فالتعايش والتسامح والحوار يشكِّلون عوامل للقضاء على كثير من المشكلات الاجتماعية، والفكرية، والعنصرية التي تُثير من حدة الصِراع وتزيده، والذي ينعكس على توطيد السلام.

إنَّ المرتكزات الاجتماعية والثقافية التي يمكن أن توطِّد استدامة السلام والتعايش السلمي، والاندِماج المجتمعي في مدينة الموصل، إذ تظهر علامات إيجابية لِبناء السلام عن طريق دعم كل مقومات والتماسُك، وثقافة الوحدة الوطنية التي تُعدُّ مدخلاً أساسياً لتحقيق التعايُش السلمي الذي يُعدُّ جزءاً من عملية بِناء السلام، ويتطلَّب هذا قيام المسؤولين بمسؤوليتهم التي تتعلق بنشر ثقافة الحِوار داخل الأوساط المجتمعية، وليس استهداف الشخصيات التي يكون لها دور كبير في نشر ثقافة السلم الأهلي، فما يميّز مدينة الموصل بأنَّها متعدِّدة القوميات والأديان والمذاهب، ويسهم هذا في تنوُّع ثقافاتها، ممَّا يعكس حالة من الرقي لهذه المدينة، وبالإمكان تحقيق التعايُش السلمي وَفْق المرتكزات الاجتماعية، عن طريق إزالة كل الكوابح والأزمات خصوصاً بعد تمكُّن الحكومة، والكُتل السياسية جميعها بإتمام المعالجات اللازمة والضرورية لكل الأزمات والمشكلات التي تقف بوجه التقدُّم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وبالصورة التي يضمن تحقيق استقرار سياسي ينعكس إيجاباً على الاستقرار المجتمعي، وتوجد مرتكزات عديدة تتضمن خطوات لبناء السلام واستدامته بين مكونات المجتمع الموصلي، ومن أبرزها:

- **التعايُش السلمي**

يُعدُّ التعايش السلمي أحد أبرز مرتكزات بناء السلام واستدامته في المجتمعات المتعدِّدة، إذ

نحن اليوم في مدينة الموصل نحتاج إلى التعايُش السلمي وتطبيقاته أكثر من أي وقت مضى، إذ إنَّ بِلادنا فيها من الطوائف والإثنيات والعرقيات الشيء الكثير، فإذا لم يكن هناك تعايش سلمي بين كل هذه المكونات المختلفة في العراق؛ فلن نضمن استِقراراً مرتكزاً في هذا البلد ومبنياً على معاني الصدق والإخلاص لأبنائه، ولكن تطبيق التعايش بين هذه الطوائف يتطلب التركيز على نقط عديدة مهمة، تُعَدُّ الكفيلة بإنجاح التعايش السلمي بين العراقيين ثم بِناء السلام:

- ✓ يكون التحاور بين كل الطوائف والقوميات مبنياً على المصالح المشتركة، لا على مصلحة طرف دون آخر، هذا التحاور سيصنع جواً من الحب والتعايُش بعيداً عن كل المشاحنات والاتهامات.
- ✓ أن تخرج توصيات من هذه الحوارات بين الطوائف والقوميات، وأن تدخل هذه التوصيات حيِّز التنفيذ لا أن تبقى حبراً على ورق، وتتضمَّن هذه التوصيات أموراً عديدة، منها: تأكيد وحدة العِراق والعِراقيين، وعدم التفريق بين ألوان الطيف العراقي وَفْق العرق، أو الطائفة، أو المذهب، وتأكيد نبذ الإرهاب والمنظمات الداعمة له ومن كل الجهات، وتأكيد النقط المشتركة، ونبذ نقط الخلاف بين ألوان الطيف العراقي.
- ✓ تعزيز قيم الحِوار: إنَّ الحِوار الداخلي مع المخالفين في الرأي ضد الحكومة العِراقية إلى جانب احترام المعارضة لسياسة الحكومة وانتقادها وتقويمها وتقييمها، يُعدُّ أمراً ضرورياً؛ لاستِقرار النِظام العام ويؤسِّس إلى وضع سلمي ومعافىً للتداول السلمي للسلطة، ولا يأتي هذا إلا في إطار دستور يُحدِّد الحقوق والالتزامات لِكل طرف، يؤسس على ثقافة سياسية تعلِّي من قيمة الوطن في مشاريعهم السياسية وتصوراتهم الفكرية.
- ✓ أن تُبْنَى أجهزة الدولة على أساس الكفاءات بعيداً عن المحاصصة الطائفية.
- ✓ وبالنتيجة يسلم البلد إلى حكومة كفؤة تعمل على تقدُّم البلد وازدهاره.
- ✓ أن يكون رجال الدين طرفاً أساسياً ومشاركاً فعالاً في المؤتمرات والحِوارات والتركيز على مسالة مهِمة ألَا وهي دور الدين في التسامح، وإشاعة مفاهيم الرأفة والرحمة.
- ✓ إشاعة المفاهيم الدينية الصحيحة بين أفراد المجتمع، وطبع الكُتيِّبات والكرَّاسات التي تحث على

مناهج التعايُش ونشرها بين طوائف الشعب العِراقي عامةً، وفي الوسط الجامعي خاصةً، وكما أنَّ لإشاعة المفاهيم الإنسانية دوراً أساسياً في ضرب مفاهيم الاستبداد والتفرُّد في الرأي في إدارة المجتمعات.

❖ مبدأ الحِوار المجتمعي القائم على الحِوار المتبادل

يُعدُّ من أبرز المرتكزات الاجتماعية الثقافية الواجب توفرها لتحقيق السلام واستدامته في المدن ومدينة الموصل بالتحديد، فالحِوار يعمل على تعزيز نسيج العلاقات بين أفراد المجتمع كله، وينشر روح الطمأنينة بينهم، كما يُعزّز روح التفاهم والتسامح بين الفئات كلها، ويُقلِّل مسافات التباعُد بين التيارات الفكرية عبر التقريب في وجهات النظر. كما يُعدُّ الحوار من أبرز العوامل التي تحقِّق السلام في المجتمع، فهو يُعزّز روح التفاهُم والتسامح بين مختلف الطوائف في المجتمع، عبر إجراء تحاور كل الطوائف والقوميات مبنياً على المصالح المشتركة لا على مصلحة طرف دون آخر، سيصنع هذا التحاور جواً من الحُب والتعايُش بعيداً عن كل المشاحنات والاتهامات. ولتطبيق بناء السلام عن طريق الحوار، لا بُد من توافر أمور عديدة أبرزها:

✓ وجوب وجود التحاور بين الطوائف والقوميات والطبقات داخل المجتمع كله، الذي يجب أن يُبنى على أسُسٍ متينة من الإخلاص والصدق مع الآخر، وأن يكون الحوار مبنياً على المصالح المشتركة وأن يسبق الحوار تنظير على المستويات كلها للالتقاء بالآخر، والابتعاد عن المشاحنات والعداءات.

✓ بِناء أجهزة الدولة بالاعتماد على أسُس الكفاءة بعيداً عن المحاصصة، وبالنتيجة يكون هُناك حكومة كفؤة تُساعد على تقدُّم البلد وازدهاره، ومدينة الموصل خصوصاً.

✓ تبنّي ثقافة التسامح التي تُعدُّ أحد الركائز الأساسية لرفد التعايُش، ورفض مفاهيم الاستِبداد وإلغائها، وإقصاء الآخر، مع تأكيد تعريف الهوية الوطنية، وأن يكون الفن والشعر والأدب والرواية والقصة في خدمة الواقع مع التركيز على عملية بِناء السلام وتقوية الأواصر بين كل المكونات.

وبخِلاف ذلك فإنَّ غياب الحِوار بين أفراد المجتمع سيؤدِّي إلى غياب التعايُش والسلام، وسيولِّد ما يُعرف (بالصِراع الواقعي)، وهو صِراع ناتج من التعصُّب المتولد من المنافسة غير المشروعة

بين الجماعات المتنوعة التي تسعى لتحقيق مصادر قيمية معينة، مثل المنافسة على مكانات اجتماعية ضمن الدولة الواحِدة؛ لأنَّ في هذه الحالة ستكون كل جماعة مصدر إحباط للأخرى، ممَّا سيولِّد حتمية العدوان والصِراع وهو ما يُعرف بالصِراع الواقعي.

❖ إشاعة ثقافة التسامح

تُعدُّ إشاعة ثقافة التسامح واجباً سياسياً وأخلاقياً ودينياً وحقوقياً، والتسامح من الصفات الحميدة والفضيلة يعمل على إحلال ثقافة السلام بدل من ثقافة الحرب والاقتتال، وهي ليس مجرد إقرار، أو ضعف، أو تنازل، وإنَّما هو موقف فعال يعترف بالحقوق السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والمدنية، والحُريات السياسية، بعد التسامح ضرورة، وشرط لاستمرار الحياة الإنسانية، وتعايُش مكوناتها التي من الصعب توحيدها كنوع واحد أو رأي واحد؛ لأنَّ المجتمع الذي تغيب عنه روح التسامح يكون سهل الاختراق وعرضة لإشاعة الفتن والاضطرابات، وعدم الاستقرار؛ لأنَّه مجتمع غير محصَّن حتى لو كان متطوراً تقنياً ومدنياً، وأنَّ التسامح لا بدَّ أن يكون ضرورة اجتماعية وسياسية، ويستلزم احترام التنوع والاعتراف ببنية القيم، وعدم اعتبار أنَّ هُناك قيماً أفضل من أُخرى، وبعد الاحترام والتسامح من أفضل الوسائل لتأمين الحقوق الأساسية للآخرين؛ لأنَّه يقوم على إقرار حق الناس في حياتهم وقيمهم وآرائهم واحترامهم، ومع المختلف (الديني، الإثني الطائفي) الذي يُعدُّ الشرط الأول لعملية بِناء السلام واستِدامته، ومفتاح التخلُّص من الخِلافات؛ لأنَّه يعني التفاعُل والتساهُل، ولا يعني التنازُل عن الحق، إذ يُسْهِم التسامح في إحلال ثقافة السلام محل ثقافة الحرب، والتعليم هو أنجح الوسائل لمنع (اللاتسامح).

ويقتضي التسامح ضمان العدل، وعدم التمييز في تشريع القوانين وتنفيذها، والإجراءات الإدارية والقضائية، وكذلك إتاحة الفرص الاجتماعية والاقتصادية لِكل شخص من غير تمييز؛ لأنَّ التهميش والإقصاء سيسبب العدوانية، وأنَّ غياب التسامح يعني غياب السلام، ومن غير السلام لا ديمقراطية ولا تنمية.

فصار نشر ثقافة السلام ضرورة، في هذا الوقت الذي يعرض فيه شِعار حِوار الثقافات والديانات والحضارات على الضرورات الخمس، وهي: (حفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ النسل، وحفظ المال، وحفظ الدين).

وترتبط ثقافة السلام بمفاهيم متنوِعة، مثل: التحول الديمقراطي، وحقوق الإنسان، وبِناء السلام، والتسامح، والتنمية المستدامة، وهو عنصر مهم في البرامج الهادفة إلى ربط سلوك الأشخاص بحالة السلام المستدام في المجتمع، وتُوظَّف عديد من المرتكزات؛ لنشر ثقافة السلام في المجتمع، مثل:

✓ **مؤسسات المجتمع المدني:** عبر ممارستها نشاطات وأدوار متنوعة منها: بِناء قدرات النُخب السياسية، والإعلامية، والمجتمعية حول مهارات التعايُش والتسامح والسلام وقيمهم، والكشف عن الجرائم والانتِهاكات التي تخالف مواثيق حقوق الإنسان وقوانينها، وتعزيز ثقافة الحِوار البنَّاء بين مختلف شرائح المجتمع ونشرها.

✓ **المؤسسة التعليمية بوصفها أداة في نشر ثقافة السلام:** فالتعليم هو أنجح الوسائل لمنع (اللاتسامح). ومن هنا ينبغي إيلاء عناية خاصة لتحسين إعداد المعلمين، والمناهج الدِراسية، ومضامين الكتُب المدرسية والدروس وغيرها من المواد التعليمية؛ بِما فيها التكنولوجيات التعليمية الجديدة؛ لتنشئة مواطنين يقظين منفتحين على ثقافات الآخرين، ويقدِّرون الحُرية، ويحترمون كرامة الإنسان، والفروق بين البشر.

✓ **وسائل الإعلام:** فالوقت الذي يقضيه الطفل أو الشاب في تعامله مع وسائل الإعلام لا يقل أهمية عن الوقت الذي يقضيه في المدرسة، ولهذا يُعدُّ الإعلام صورةً من صور التعليم، فهو يُشكِّل الرأي العام للناس.

❖ تفعيل دور المرأة:

يعتمد بناء السلام في أي مجتمع، وأي مدينة على تفعيل دور المرأة، ولقد أكَّدت جميع قرارات حقوق الإنسان على التزامها بإنهاء التمييز ضد المرأة؛ لتحقيق المساواة الاجتماعية فهو جوهر حقوق الإنسان منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المواثيق، إذ ترك جميعها على حق النِساء في إنهاء التمييز ضدها وحقها في المشاركة والدور الفاعل لها في بِناء السلام، ولقد أكَّدت منظمة الأُمم المتحدة ذلك، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكانت اتفاقية الحقوق السياسية للمرآة عام 1952 من أبرز الاتفاقيات التي تحث الدول على منح المرأة حقوقها السياسية المتمثلة بحق التصويت والترشيح في الانتخابات، وتقلُّد المناصب والوظائف العامة وفي ممارسة دورها في بِناء السلام، والتعايُش، والاستفادة من طاقاتها الإيجابية في تعزيز السلام أسوةً بالرِجال.

خاتِمة

تُشكل قضية «بِناء السلام واستدامته» إحدى أبرز المعضلات التي تواجه الدول المأزومة بالصِراعات، ولا سيَّما في مرحلة ما بعد الحرب، ذلك أنَّ السلام –كمعنى يستهدف أمن ورخاء وسكينة المجتمعات– ليس خياراً يسيراً كما إشعال الحرب، لأنَّه يتطلب إحداث تغييرات عميقة في سلوك الأطراف المتنازِعة، وبناهم الاجتماعية المنتِجة للعنف، بما يدفعهم إلى التعايش والتفاعُل السلمي مع آخرين يختلفون عنهم في الأهداف والمصالح.

إذ يُشكل بِناء السلام واستدامته هدفاً رئيساً لمختلف الكيانات والفئات الاجتماعية، بيد أنَّ هذا الهدف يبقى في إطار الطموحات، إلا إذا توافرت لهُ الأسُس والإستراتيجيات السليمة لتطبيقه، ويرتبط هذا الأمر بطبيعة المرتكزات والإستراتيجيات. إذ ينهض بِناء السلام بدور كبير في استدامة السلام في مدن ما بعد الحرب.

لقد تطور تعريف بناء السلام من السلام السلبي قديماً (أي: غياب الحرب، والحريات، والصِراعات)، ليشمل السلام الإيجابي (أي: غياب الاستِغلال، وإيجاد العدل الاجتماعي والقضاء على الفساد). فالسلام لم يعد يعني غياب الحرب والعنُف فقط، بل يعني توفير بُنيات تحتية ومرتكزات فعالة على المستوى الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي والسياسي لضمان استدامته، إذ تطلَّب السلام العمل من أجل العدالة، فلا سلام بِلا عدالة ولا عدالة بِلا تضامن. ومن ضمن ما خلصنا به من استنتاجات:

– إنَّ صون السلم والأمن في العِراق عموماً ولا سيَّما مدينة الموصل يُعدُّ شرطاً مسبقاً لنجاح جهود بِناء السلام بعد الحرب، ويُساعد تركيز الجهد في بِناء السلام بعد الصِراع والحرب في منع تِكرار الصِراعات، ويمهِّد الطريق للسلام المستدام.

– إنَّ تعزيز التعايُش والاندِماج في مجتمع محافظة نينوى ومدينة الموصل تحديداً يعتمد على أحد أبرز السِجالات الدائرة حول كيفية إدارة محافظة نينوى بعد الحرب والتخلُّص من عصابات داعش الإرهابية، وهي ضمانات إدارتها بالصورة التي يحفظ تنوعها الاجتماعي الذي كان موجوداً قبل سيطرة تلك العصابات.

– إنَّ استدامة السلام في أي بلد وفي أي مدينة، ومنها العراق ومدينة الموصل تحديداً لا يمكن أن يقوم به جهد حكومي لوحده، بل يستلزم جُهداً من المجتمع المحلي كالمؤسسات التربوية والتعليمية، ومؤسسات المجتمع المدني، والعشائر، ورجال الدين، ووسائل الإعلام، وجميع مؤسسات الضبط الاجتماعي التي تؤدِّي دوراً كبيراً في تشكل الوعي والرأي العام، فلبِناء السلام لا بدَّ من إجراء عمليات اعتراف متبادل بين المكونات الدينية والطائفية والعرقية من أجل التأسيس لبيئة من السلام والتعايش، والاعتراف بالتنوع والحق بالاختلاف، من هُنا علينا الانطلاق في برنامج ثقافي إعلامي ورُبَّما سلسلة من الحِوارات السياسية، لتأكيد ثقافة التسامح، ونبذ ثقافة الثأر، والانتقام المتجذر في الثقافة العراقية على نحوٍ كبير.

– إنَّ العِراق والموصل على وجه الخصوص يحتاجان من ضمن ما يحتاجونه إلى إصلاح سياسي، واقتصادي، واجتماعي، وثقافي، وأمني شامل لبِناء السلام واستدامته، ومن ضمن ذلك غدت عملية بناء دولة مدنية في العراق، ضرورة قصوى تتطلبها مهمة إيقاف موجات التعصُّب الطائفي والعنف المرافق له –الذي شل الدولة، وعطَّل حركتها– والتصدِّي لاحتمالات انهيارها.